مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص سياسات

مقاعد كوتا الأقليات في إقليم كوردستان العراق

ميسم محمد حسن

مقدمة

بعد تغير النظام السياسي في العام 2003 نشّطت حكومة كُردستان دورها في استحصال وتثبيت حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدستور العراقي لعام 2005 النافذ وبالفعل كان الأكراد أحد أبرز الفاعلين في عملية كتابة الدستور ومن أكثر مكونات المجتمع العراقي استفادة من تلك العملية إذ ثبتت حقوقهم كافة، وكان العدد الإجمالي منذ العام 1992 لمقاعد برلمان إقليم كُردستان 100 مقعد إضافة إلى 5 مقاعد للمكون المسيحي، عمل الحزبان الكبيران في الإقليم وهما كل من الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكُردستاني وذلك في الدورة الانتخابية الثالثة عام 2009 على تخصيص مقاعد للمكونات بمقدار خمسة مقاعد للمكون التركماني وخمسة أخرى للمكون المسيحي ومقعد واحد للأرمن وبذلك أصبح عدد المقاعد داخل برلمان إقليم كُردستان 111 مقعداً.

أزمة تمثيل الأقليات في كوتا إقليم كُردستان

رافق التغييرَ الذي حصل في العام 2003 للنظام السياسي ضعفٌ واضحٌ في العمل المؤسساتي إذ عانى العراق من عدم استقرار نظامه السياسي ممَّا أدَّى بالنتيجة إلى وجود فئات اجتماعية مهيمنة، وأخرى تقاسي للحصول على حقوقها مما ولَّد صراعاً بين فئات المجتمع الذي ينقسم على أطراف تحاول فرض النفوذ عن طريق الاحتماء بالمكونات، وتوظيف الأغلبية العددية على حساب سائر المكونات الأقل عدداً [1] وهذا ما حدث في قضية مقاعد كوتا الأقليات في إقليم كُردستان إذ تنافست فيما بعد الأحزاب الكردية الكبيرة حول كيفية السيطرة أو الاستيلاء على تلك المقاعد وقد جرى تقسيم المقاعد لصالح

1. عبد العزيز عليوي العيساوي، الأقليات في قانون الانتخابات: هل أفرغت الكوتا من محتواها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط https://www.bayancenter.org/.

كلا الحزبين من خلال ترشيح أعضاء مسيح أو تركمان من داخل الأحزاب لإشغال مقاعد الكوتا.

وبذلك صارت مقاعد المكونات تمثل مشكلة للمكونات ذاتها لا سيما بعد الخلافات الحادة بين الحزبين الكبيرين وسيطرة الحزب الديمقراطي على غالبية المقاعد من خلال زج أعضاء مسيح و تركمان ينتمون إليه في مقاعد الكوتا، فقامت الأحزاب التي هي خارج دائرة الحزب الديمقراطي الكُردستاني بحملة مضادة ومحاولات عدة لتقليص عدد تلك المقاعد بحجج كثيرة من بينها أن عدد مقاعد الكوتا في برلمان الإقليم يتجاوز عددها في برلمان الحكومة الاتحادية والسبب الآخر هو عدم معرفة حجم تلك المكونات لعدم إجراء التعداد السكاني وبما يضمن معرفة أعدادها فضلاً عن سهولة التزوير في قوائم مقاعد الكوتا إذ يمكن لكل شخص التصويت لهم وعليه عانت الأقليات من التمثيل الزائف لسنوات طويلة إذ يجد الأفراد المنتمين إلى المكونات أن الأعضاء أو الممثلين الذين يشغلون مقاعد الكوتا يعبِّرون عن آراء وتطلعات الحزبين الكرديين الكبيرين وليس مصالح مكوناتهم[2] وبذلك لجأ الاتحاد الوطني إلى المحكمة الاتحادية للطعن في شرعية مقاعد الكوتا البالغ عددها 11 مقعداً.

المحكمة الاتحادية العليا وحسم أزمة كوتا الأقليات

جاء قرار المحكمة الاتحادية على أثر الاستغلال الحاصل لمقاعد المكونات بإلغاء مقاعد الكوتا وذلك بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (126/اتحادية/أمر ولائي/2024) والذي تضمن إصدار أمر ولائي بإيقاف تنفيذ البند (ثانياً) من المادة (2) من نظام تسجيل قوائم المرشحين والمصادق عليها لانتخابات برلمان إقليم كُردستان العراق

2. الحقوق السياسية للمكونات الوطنية والدينية في إقليم كُردستان وسيلة لترسيخ هيمنة الأحزاب الحاكمة، مركز أبحاث الجيل الجديد، 2022، ص5.

رقم (7) لسنة 2024 والتي تنص على أن يتكون برلمان إقليم كُردستان من (100) مقعد موزع على الدوائر الانتخابية محافظة أربيل (34) مقعداً، محافظة السليمانية (38) مقعداً، محافظة دهوك (25) مقعداً، محافظة حلبجة (3) مقاعد[3] إلى حين حسم الدعوى.

وحيث إن قرارات المحكمة الاتحادية هي قرارات باتة وملزمة للسلطات كافة استناداً إلى نص المادة (94) من الدستور العراقي فإن ممثلي المكونات القومية والدينية في إقليم كُردستان- العراق كان لهم رأي آخر إذ قاموا بتقديم شكوى وطعن بقرار مجلس المفوضين أعلاه إلى مجلس القضاء الأعلى من قبل (يوسف يعقوب متي) رئيس اتحاد حزب بيت نهرين الوطني وتشكلت الهيئة القضائية العليا للنظر في موضوع الطعن، وجد بأنه ورد على قرار مجلس المفوضين والمتضمن رد التظلم المقدم من قبل ممثلي المكونات الدينية والقومية في إقليم كُردستان والخاص بانتخابات برلمان كُردستان- العراق 2024 والذي تضمن اعتراضهم على إعداد وتنفيذ إجراءات الانتخابات ونظام توزيع المقاعد إذ لوحظ أن النظام لم يتضمن إجراءات لحماية حقوق وتمثيل سائر مكونات الشعب في برلمان كُردستان-العراق كما نصت المادة (49/أولاً) لسنة 2005 التي أوجبت تمثيل سائر مكونات الشعب في البرلمان وأن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد هي من صلاحيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكن بما يضمن التوزيع والتمثيل العادل لمكونات الشعب كافة وذلك استناداً إلى المادة (1/أولاً وثانياً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 لذا وجدت الهيئة أن اعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في توزيع المقاعد المِئة التي يتكون منها برلمان كُردستان- العراق على الدوائر الانتخابية الأربعة وإغفال تخصيص مقاعد لمكونات الشعب في إقليم كُردستان (ومنهم مقدمو الطعن) من الكلدان السريان الآشوريين والتركمان والأرمن قد خالف أحكام المادة(1) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وكان الواجب على

3. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قرار مجلس المفوضين رقم (1) للمحضر الاستثنائي (28) المؤرخ في 2024-5-7.

المفوضية، عند توزيعها للمقاعد على ممثلي الشعب في إقليم كُردستان والبالغ عددها مِئة مقعد، تخصيص خمسة مقاعد للمعترضين (مقدمي الطعن) بواقع مقعد واحد في محافظة دهوك ومقعدين في محافظة أربيل ومقعدين في محافظة السليمانية وتنظيم ذلك بإجراءات معتمدة تضمن تنفيذها بصورة عادلة ونزيهة وإذ إن القرار المطعون فيه لم يراعِ ذلك لذا يكون غير صحيح ومخالف للقانون من هذه الجهة قُرر نقضه وإشعار مجلس المفوضين لاتّباع ما تقدم قراراً باتاً [4] وعليه وبعد محاولات عدة قررت المحكمة الاتحادية إعادة 5 مقاعد من أصل 11 مقعداً ملغاة من كوتا الأقليات، والجدول التالي يوضح التعدد القومي والديني في إقليم كُردستان- العراق.

الأقليات في مجتمع إقليم كُردستان	الأعداد التقريبية
البهائية	10 آلاف
الزرادشتية	15 ألفاً
المسيحيون	300 ألف
الكاكيية	25 ألفاً
الأيزيدية	150 ألفاً
الصابئة	1000 ألف
التركمان	350 ألفاً [5]

الجدول من إعداد الباحثة.

يتضح مما تقدم أن مقاعد الكوتا اقتصرت على المكون الديني المسيحي بما يشتمل من تعدد إثني وطائفي والمكون القومي التركماني وعلى الرغم من أن المقاعد المخصصة

4. المحكمة الاتحادية العليا-الهيئة القضائية للانتخابات، العدد 355/الهيئة القضائية للانتخابات /2024 المؤرخ 2024-5-20.
5. التركمان يطالبون بزيادة حصتهم في برلمان إقليم شمال العراق، متاح على الرابط، https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ الدخول 2024-11-10.

للأقليات وفق نظام الكوتا في برلمان الإقليم يتجاوز عددها في البرلمان الاتحادي بواقع 11 مقعداً في الإقليم و9 مقاعد في البرلمان الاتحادي فإنها لم تعبِّر عن واقع التنوع الذي يتميز به الإقليم فكان لابد من منح مقعد واحد لكل مكون وبحسب الأعداد وترى الباحثة أن وجود خمسة مقاعد لخمسة مكونات في برلمان الحكومة الاتحادية أفضل من وجود خمسة مقاعد لمكون واحد في برلمان إقليم كُردستان وهذا يعود إلى العامل النفسي إذ يشعر أبناء هذه المكونات أن أخذهم بعين الاعتبار من قبل المشرع العراقي هو جزء من أهمية الشعور بالمواطنة داخل البلد الذي ينتمون إليه.

الخاتمة والمقترحات

1. توزيع المقاعد بالتساوي العادل على المكونات في إقليم كُردستان وبما يشتمل على كافة المكونات الأخرى من الأيزيدية والصابئة والكاكيية والزرادشتية والبهائية.

2. حصر عملية الانتخاب على أفراد المكونات بحيث يتم التصويت من قبل الأفراد المنتمين إلى المكونات فقط.

3. التوزيع العادل للمقاعد على المحافظات وفق حجم كل مكون داخل كل محافظة من محافظات الإقليم.

4. يتم الترشيح لإشغال مقاعد الكوتا من قبل أشخاص من داخل المكونات، يعبرون عن تطلعات ومصالح مكوناتهم.

هوية البحث

اسم الباحثة: ميسم محمد حسن: طالبة ماجستير في العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

عنوان البحث: مقاعد كوتا الأقليات في إقليم كردستان العراق

تأريخ النشر: أيار - مايو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org